

Distr.: General
8 February 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: حياة الأراضي

مذكرة من الأمانة

موجز

أقر مؤتمر الأطراف، في مقرره م/26 أ-14 بشأن حياة الأراضي، بأن الحوكمة المسؤولة للأراضي عنصر أساسي من عناصر الإدارة المستدامة للأراضي، وشجع الأطراف على اتباع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية)، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.

ويلخص هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها الأمانة استجابة للمقرر م/26 أ-14، بما في ذلك وصف موجز للدليل التقني المتعلق بكيفية إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ الاتفاقية وتحييد أثر تدهور الأراضي. كما يقدم استنتاجات وتوصيات لكي تنتظر فيها الأطراف في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	4-1	أولاً - معلومات أساسية
		السياسة - الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيارة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتحبيد أثر تدهور الأراضي.....	ثانياً -
4	25-5	ألف - عملية إعداد تشاركية لوضع الدليل التقني.....
4	10-5	باء - وصف موجز للدليل التقني.....
5	25-11	ثالثاً - خيارات تعزيز التوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للأراضي.....
9	30-26	رابعاً - خيارات إدماج مؤشرات حوكمة الأراضي في عملية الإبلاغ الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر ..
11	32-31	خامساً - استنتاجات وتوصيات
12	36-33	

أولاً- معلومات أساسية

1- إن الاعتراف بحقوق الجميع، نساءً ورجالاً على حد سواء، في الحياة المشروعة يساهم في حسن إدارة الأراضي. والذين يملكون الأراضي ملكية مضمونة قادرون ومحفزون على الاستثمار في ممارسات الحفاظ على الموارد بهدف تعزيز صحة الأراضي وإنتاجيتها على المدى الطويل، ولا يخشون إمكانية الاستيلاء على أراضيهم دون وجه حق أو الاعتداء عليها. وإذ تبين أن تحسن ضمان الحياة يزيد من استثمارات مستخدمي الأراضي في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، مثل الحراثة الزراعية وحفظ التربة، فإنه يمكن أيضاً أن يحفز الاستثمارات الواسعة النطاق في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي وإصلاحها. وبدون ضمان الحياة، لن يكون ممكناً تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع "لا تترك أحداً وراءها". ويمكن أن يوفر تحسين ضمان الحياة فوائد متعددة فيما يتعلق بالحد من الفقر والأمن الغذائي وتمكين المرأة، وما إلى ذلك، بما يجنب ظهور نزاعات بشأن الموارد.

2- وأحاط مؤتمر الأطراف، في المقرر 26/م أ-14، علماً بأهمية حياة الأراضي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واعتمد قراراً تاريخياً بشأن هذه المسألة. وحتى الآن، تعتبر اتفاقية مكافحة التصحر الاتفاق المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعالج مسألة حياة الأراضي معالجة صريحة. ويشجع المقرر نفسه الأطراف على اتباع الخطوط التوجيهية الطوعية التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.

3- ويطلب المقرر 26/م أ-14 إلى الأمانة القيام بما يلي:

(أ) التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وباقي الشركاء المعنيين لوضع دليل تقني عن كيفية إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي، مع مراعاة السياقات الوطنية؛

(ب) استكشاف الخيارات المتاحة بشأن كيفية توعية جميع أصحاب المصلحة، ولاسيما الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية، بالحوكمة المسؤولة للأراضي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(ج) استكشاف الخيارات المتاحة لإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالمياً وذات الصلة بحوكمة الأراضي في عملية إعداد التقارير الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بهدف تجنب الازدواجية في جهود الإبلاغ وضمان أوسع تغطية ممكنة في مختلف السياقات الوطنية.

4- وتقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو الاستجابة لهذه الطلبات، بما في ذلك موجز للعمل الذي أنجز حتى الآن بشأن الدليل التقني وخيارات التوعية وإمكانية استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عملية إعداد التقارير الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر. وفي الختام، تحدد المذكرة الخطوات الممكنة اتخاذها مستقبلاً لمعالجة مسألة حياة الأراضي بموجب الاتفاقية لكي تنتظر فيها الأطراف.

ثانياً - السياسة - الدليل التقني بشأن إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتحييد أثر تدهور الأراضي

ألف - عملية إعداد تشاركية لوضع الدليل التقني

5- يطلب المقرر 26/م أ-14 إلى الأمانة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وباقي الجهات الشريكة المعنية لإعداد دليل تقني كي تتظر فيه الأطراف في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وقد بدأ التعاون بين اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة بعد انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف من خلال إرساء عملية متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك عقد سلسلة مشاورات مع أصحاب المصلحة والخبراء، وإعداد دراسات حالة من مختلف البلدان في جميع المناطق، بالاعتماد على التجربة الثرية للمشاريع والبرامج التي كانت تدعمها الفاو وباقي الجهات الشريكة بشأن حوكمة الحيازة والإدارة المستدامة للأراضي. ونظراً لجائحة كوفيد-19، جرى لاحقاً مراجعة عملية التشاور وعقدها بشكل افتراضي كلياً.

6- وقد أطلقت الأمانة والفاو عملية إلكترونية للتشاور المتعدد الأطراف بشأن التصحر والجفاف في عام 2020. وقد عقدت إثر ذلك ثلاث عمليات تشاور إلكترونية إضافية في تموز/يوليه وأب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. وفي المجموع، شارك في المشاورات الإلكترونية ما يزيد على 205 ممثلين من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وقدموا مساهمات قيمة للدليل التقني. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استعراض أقران خارجي لمشروع الدليل التقني أواخر عام 2021، شارك فيه خبراء تقنيون وممثلون عن المجتمع المدني، وخبراء في شؤون الجنسين والحيازة، وأعضاء في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وممثلون عن مؤسسات التمويل.

7- ويسّرت المشاورات الإلكترونية التبادلات لتحديد التحديات والعوامل التمكينية والحواجز فيما يتصل بإدماج حيازة الأراضي في عملية تحييد أثر تدهور الأراضي. وقُدمت عدة دراسات حالات قطرية لدعم المناقشات بأمثلة على الممارسات الجيدة. وأبرزت المناقشات أهمية ضمان المشاركة الشاملة للفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والرعاة والشباب، في المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي، وكذا الحاجة إلى تحسين التكامل القطاعي وجمع البيانات والدروس المستفادة من أجل توفير الأدلة على دور الحيازة في بلوغ تحييد أثر تدهور الأراضي. وشكّلت هذه التبادلات الأساس لتطوير المسارات اللازمة في الدليل التقني من أجل التصدي للتحديات التي تعترض حيازة الأراضي بشكل متكرر في إطار عملية تحقيق التحييد.

8- وناقشت الأطراف التقدم المحرز في إعداد الدليل التقني خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ولاحظت بعض الأطراف أن وضع الدليل التقني وتنفيذه يتطلبان بناءً مهماً للقدرات، ودمعاً مالياً ومساعدة تقنية، لتحقيق أمور منها التوعية، والتدريب، وإجراء الاستعراضات القانونية وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات، ووضع ضمانات اجتماعية وبيئية، ووضع منصات فعالة لأصحاب المصلحة المتعددين، وجمع البيانات ذات الصلة، وتعزيز مشاركة المرأة في قضايا حيازة الأراضي، وتطوير تبادل المعارف على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

9- وفي نفس الدورة، طلب بعض الأطراف أن يكون الدليل التقني كالاتي: (1) قاطعاً وقابلًا للتكيف ومرناً من حيث الأسلوب، و(2) محترماً للسياقات الوطنية والتشريعات الوطنية، و(3) مميّزاً بين احتياجات وقدرات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، و(4) طوعياً في طبيعته، و(5) ناصحاً على التمويل اللازم لمعالجة قضايا بضمن الحيازة. وشددت بعض الأطراف على وجوب أن تكون عملية إعداد الدليل التقني شفافة ومفتوحة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لكي يساهموا في وضع محتوى الدليل التقني. ورداً على ذلك، نظمت الأمانة ندوة تفاعلية على الإنترنت لتقديم مشروع الدليل التقني، تلتها عملية تشاور في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 لتلقي مساهمات خطية من الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، وفريق اختيار منظمات المجتمع المدني والمراقبين بشأن مشروع الدليل التقني، والتي نُظر فيها قبل وضع صيغته النهائية⁽¹⁾.

10- وأخيراً، وللتوعية بمسألة الحيازة وتلقي مدخلات إضافية لإعداد الدليل التقني، قامت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتنظيم الأحداث التالية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في محافل دولية وإقليمية متعددة، بما فيها تنظيم مائدة مستديرة خلال المؤتمر العربي الثاني للأراضي بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة في شباط/فبراير 2021، وتنظيم حدث جانبي في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمويل الحقوق في الأراضي في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وتقديم عرضين للدليل التقني في منظمة الأغذية والزراعة، وتنظيم حلقات دراسية شبكية على "بوابة الأراضي" بشأن تحصيل المعارف من تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب اتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج نظم الغذاء المرنة، سلسلة ندوات إلكترونية لبناء القدرات والتوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة كوسيلة لبلوغ التحييد ومكافحة الجفاف والتصحر. وقد عُقدت سلسلة حلقات دراسية شبكية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 واستهدفت 17 مشاركاً مختاراً في إطار نظم الغذاء المرنة وبرامج الاتحاد الأوروبي لإدارة الأراضي⁽²⁾.

باء - وصف موجز للدليل التقني

11- ثمة توافق عالمي في الآراء بشأن الدور المحوري للأراضي السليمة والمنتجة في تحقيق التنمية المستدامة، ولاسيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة التي تعتبر الأراضي أهم أصولها. وتحييد أثر تدهور الأراضي والإدارة المسؤولة للأراضي يعتبران عنصرين رئيسيين في جدول أعمال عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وغايات كل منهما. وتحييد أثر تدهور الأراضي هو العنصر التشغيلي في الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة التي تنص على "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030". والترم أكثر من 125 بلداً بتحديد أهداف وطنية طوعية فيما يتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي ضمن برنامج تحديد الأهداف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 206/76 على أن التدابير الرامية إلى تنفيذ غايات تحييد أثر تدهور الأراضي تشمل تهيئة بيئة تمكينية، ولاسيما الحوكمة المسؤولة للأراضي وضمن الحيازة⁽³⁾.

(1) الوثيقة ICCD/CRIC(19)/6، تقرير الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 آذار/مارس 2021.

(2) إثيوبيا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتزانيا، والسنغال، والسودان، وغانا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا.

(3) قرار اعتمده الجمعية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، A/RES/76/206، بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

وتشمل الالتزامات المشتركة في إطار غايات تحييد أثر تدهور الأراضي أكثر من 450 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من التزامات الإصلاح العالمية التي تشمل مساحة تقدر بين 765 و1 000 مليون هكتار⁽⁴⁾.

12- ويهدف عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) إلى وقف تدهور النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم وإصلاحها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. ويشمل العقد تعريفاً واسعاً لإصلاح النظم الإيكولوجية، بما في ذلك سلسلة أنشطة متواصلة تشمل المحافظة والإدارة المستدامة والإصلاح، وهو ما يتماشى بشكل وثيق مع إجراءات الاستجابة لتحييد أثر تدهور الأراضي بهدف تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه. وتحييد أثر تدهور الأراضي يتيح إطاراً عملياً لتحقيق توازن الأراضي، وهو ما يسمح بتحقيق التوازن بين الغذاء والماء والطاقة والطبيعة من خلال القيام بالأشياء المناسبة في الأماكن المناسبة وعلى النطاق المناسب ومع الأشخاص المناسبين. بيد أنه، وفي حين يمثل الهدف الرئيسي لتحييد أثر تدهور الأراضي في الحفاظ على رأس المال الطبيعي البري أو تعزيزه، يعتبر التركيز على الناس أمراً حاسماً لتحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك ضرورة إدارة الأراضي بطريقة تتسم بمزيد المسؤولية والشمولية.

13- وتعرض الصلات بين إدارة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي في تقييم أجرته هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية مكافحة التصحر⁽⁵⁾. واستناداً إلى المؤلفات والممارسات الجيدة، يعتبر التقرير التقني لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن "تهيئة بيئة مواتية لتحييد أثر تدهور الأراضي ودوره المحتمل في تعزيز الرفاه وسبل العيش والبيئة" أن البيئة التمكينية لتحييد تدهور الأراضي تشمل أربعة أبعاد رئيسية هي: (أ) هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، و(ب) العناصر المالية، و(ج) الترتيبات المؤسسية، و(د) السياسات والعناصر التنظيمية. ومن العناصر الحاسمة في البعدين الأخيرين حوكمة الأراضي - القواعد والعمليات والهياكل التي تتخذ من خلالها القرارات بشأن الحصول على الأراضي واستخدامها، والطريقة التي تنفذ بها القرارات وتطبق، والطريقة التي تدار بها المصالح المتنافسة.

14- وحيارة الأراضي هو أحد عناصر الحوكمة المسؤولة للأراضي. وهي تشير إلى العلاقة القائمة بين الناس، كأفراد أو جماعات، فيما يتعلق بالأراضي والموارد الأرضية. وتحدد حيازة الأراضي كيفية منح حق استخدام الأراضي والتحكم فيها ونقلها، وكذا ما يرتبط بذلك من مسؤوليات وقيود. وبعبارة أخرى، تعزف نظم حيازة الأراضي الموارد ومن يمكنه استخدامها ولأي مدة وفي أي ظرف. وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية توجيهات بشأن كيفية تحسين إدارة الحيازة من أجل بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للجميع. وهذه الخطوط التوجيهية الطوعية تستند إلى حقوق الإنسان وتعزز احترام جميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة والاعتراف بهم، وتحول دون انتهاك حقوقهم. وفي هذا السياق، تشدد الخطوط التوجيهية الطوعية على ضرورة الاعتراف بمختلف نظم حيازة الأراضي، بما في ذلك النظم العرفية (النظم الأصلية والمحلية وغير الرسمية) والنظم القانونية (السياسات والقوانين). ولتكملة مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية، يسلط الدليل التقني الضوء على ثلاثة اعتبارات رئيسية لتصميم وتنفيذ جميع مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي:

(أ) حقوق الحيازة المشروعة؛

(ب) التشاور والمشاركة؛

(4) <<https://www.pbl.nl/en/publications/goals-and-commitments-for-the-restoration-decade>>

(5) <<https://www.unccd.int/publications/creating-enabling-environment-land-degradation-neutrality-and-its-potential>>

(ج) النهج المراعية للمنظور الجنساني.

15- ويهدف الدليل التقني، الذي سيقدم في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، إلى إطلاع صانعي السياسات والقرارات على إمكانية مساهمة الحياة المشروعة والأمانة في تنفيذ التزامات تحييد أثر تدهور الأراضي وإصلاح الأراضي، وعلى الوسائل التي تسمح بذلك. كما يسعى إلى خدمة مديري الأراضي والمستفيدين المحتملين الذين يشاركون في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي ويتأثرون بها، باعتبارهم فئة مستهدفة ثانوية. والمسارات التسعة ذات المنحى العملي المبينة في الدليل التقني تركز على توفير الحلول الممكنة لتحديات حياة الأراضي التي عادة ما تظهر في سياق الخطط الوطنية والأطر القانونية والاستراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي. وكل واحد من المسارات يقدم '1' قائمة بالإجراءات الممكنة على الصعيدين الوطني والمحلي؛ و'2' الإشارات الواردة في قسم "الإجراءات القادمة" بهدف تعميق الرؤى في المواضيع المعروضة في المسارات، ومواصلة تقديم المشورة التقنية المتعلقة بالتنفيذ الميداني؛ و'3' دراسة حالة لتوضيح الفرص والتحديات المحتملة التي قد تنشأ عند تنفيذ المسارات في مختلف السياقات الوطنية والمحلية. وتُصاغ المسارات بطريقة عامة ومرنة لتكييفها مع مختلف البلدان والسياسات. ومع ذلك، لا تعتبر كل المسارات ذات صلة بجميع البلدان، ويُدعى صانعو السياسات والقرارات إلى النظر في المسارات الأكثر صلة بسياقاتهم الوطنية مع السعي إلى بلوغ هدف تحييد أثر تدهور الأراضي والتمسك بمبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية. وترد أدناه لمحة موجزة عن المسارات التسعة.

16- **المسار 1: تعزيز السياسات والأطر القانونية** - السياسات والأطر القانونية المتسقة ضرورية لتوجيه السياسات القطاعية بما يتماشى مع مبدأ النهج الشامل والمستدام المتبع إزاء اتخاذ قرارات استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، كما وصفتها الخطوط التوجيهية الطوعية وأكدها الإطار المفاهيمي العلمي لتحييد أثر تدهور الأراضي. ويتمثل جانب رئيسي آخر لإدماج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية في الأطر السياسية والقانونية في ضمان الاعتراف بجميع حقوق الحياة المشروعة واحترامها وحمايتها. وقد يختلف معنى حقوق الحياة المشروعة باختلاف السياق.

17- **المسار 2: إنشاء آليات محددة الأهداف لتنسيق السياسات** - التجزؤ القطاعي يقوّض استدامة مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وأفاق تنفيذها على نطاق واسع. ويمكن التخفيف من حدة الفوارق بين الأولويات القطاعية عن طريق مواءمة السياسات وتنسيقها. غير أن التنسيق الناجح يتجاوز التعاون بين مختلف القطاعات، لأنه يشمل أيضاً تفاعلاً فعالاً بين العلوم والسياسة على الصعيد الوطني، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وإمكانية تبادل البيانات، وكذا التنسيق بين المانحين.

18- **المسار الثالث: ضمان حقوق المرأة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والانتفاع بها** - تعد المرأة عنصراً أساسياً في الإنتاج الزراعي وتلعب دوراً كبيراً في ضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك في المناطق المتضررة بشدة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. غير أن المرأة كثيراً ما تقتصر إلى الحوافز والفرص والقدرات اللازمة لحفظ الأرض وإصلاحها، وما تستفيد بشكل مختلف من الاستثمارات في هذه المجالات. ويمكن أيضاً أن تسهم مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي المراعية للمنظور الجنساني في تحقيق هذا التحييد وتلبية احتياجات أضعف الناس، مثل صغار المزارعين والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب. وتحقيق المساواة بين الجنسين في حياة الأراضي يشمل إصلاح السياسات، وإعادة تصميم مؤسسات حوكمة الأراضي، وإجراء تغييرات في نهج إدارة الأراضي، وتحسين الاتصال. وقد تحتاج المعايير الاجتماعية، بما في ذلك التصورات والمواقف والقيم المتعلقة بنوع الجنس وحقوق ضمان الحياة، بعض الوقت للتغيير، ولذلك يجب بذل جهود محددة لدمج هذه الجوانب في استراتيجيات أوسع نطاقاً للاتصال والتوعية. ويمكن للسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين في ضمان الحياة أن تدعم أيضاً التغييرات الإيجابية في التصورات والمعايير الاجتماعية التي تُعزز الإدماج والتنمية الاقتصادية على نطاق أوسع.

19- **المسار 4: إنشاء آليات سهلة الوصول وشفافة للتنظيم وتسوية المنازعات** - آليات سهلة الوصول وشفافة للتنظيم وتسوية المنازعات ضرورية لضمان احترام مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي حقوق الإنسان وكذا الحقوق المشروعة لحيازة الأراضي والموارد. وتختلف آليات التنظيم وتسوية المنازعات، ويمكن لكل منها توفير سبل انتصاف. وبشكل مثالي، ينبغي أن تكون الآليتان متاحان. فعندما يتعذر حل الشكاوى بواسطة آلية التنظيم، يتعين وجود آلية لتسوية المنازعات لحل النزاع. وتتطلب هذه الآليات إطاراً قانونياً تعتبره جميع الأطراف مشروعاً وقابلاً للتنبؤ وشفافاً ومنصفاً، ويتمشى مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وعلى الصعيد الوطني، تساعد الأطر القانونية على ضمان إنشاء وتشغيل آليات سهلة الوصول للتنظيم وتسوية المنازعات على الصعيد المحلي حيثما تكون أكثر فعالية.

20- **المسار 5: تصميم وتنفيذ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على أساس الحيازة والمشاركة** - التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي يعتبر عاملاً تمكينياً مهماً لمبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي، بما يضمن أن يلبي استخدام الأراضي وإدارتها احتياجات الناس اليوم مع الحفاظ على موارد أرضية سليمة ومنتجة للمستقبل. ويتطلب التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على أساس الحيازة والمشاركة ما يلي: '1' تحسين إمكانية حصول الأفراد والمجتمعات المحلية المحتمل تأثر سبل عيشهم بقرارات تخطيط استخدام الأراضي (بما في ذلك تنمية القدرات عند الحاجة) على المعلومات؛ و'2' توفير فرصة المشاركة المجدية، مما يتيح للأفراد والمجتمعات المحلية المحتمل تأثرهم أن يكونوا صانعي قرارات نشطين فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على سبل عيشهم؛ و'3' ضمان الاعتراف بجميع حقوق الحيازة المشروعة واحترامها وحمايتها من التهديدات والانتهاكات. وتتضمن الوثيقة ICCD/COP(15)/CST/2 توجيهات إضافية بشأن التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي التي وضعتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

21- **المسار 6: دعم تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال أدوات إدارة الأراضي** - إدارة الأراضي هي عملية تحديد وتسجيل ونشر المعلومات حول ملكية وقيمة واستخدام الأراضي والموارد المرتبطة بها. وهناك أدوات مختلفة متاحة لدعم هذه العملية، مثل المسح، والسجل العقاري، والتسجيل، وتعليم الحدود، والتخطيط المكاني (بما في ذلك التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي)، وتجميع الأراضي، والاستثمار العقاري. وفي الدليل التقني، يسلط الضوء على تجميع الأراضي والاستثمار العقاري كأتمثلة على الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا تجزئة الأراضي التي قد تؤدي إلى تدهور الأراضي، والتخلي عن الأراضي، ومشاكل الحصول على الأراضي.

22- **المسار 7: الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة للأراضي العامة وتوثيقها** - أصحاب الحقوق المشروعة يستخدمون الأراضي العامة بطرق متعددة لأغراض منها الزراعة أو المراعي أو الغابات. وقد تشمل الأراضي العامة المشاعات والأراضي المدارة جماعياً، بما في ذلك المناطق المحمية والأراضي الرطبة وغيرها من النظم الإيكولوجية المهمة. ومستخدمو الأراضي العامة قد يكتسبون حقوقاً مشروعة في الأرض على مدى فترة طويلة، لكن قد لا تكون لهم حقوق معترف بها قانوناً في الأرض. ومن دون مراعاة حقوق الحيازة المشروعة، قد تتجاهل مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والقاطنون وأصحاب الحقوق الجماعية أو المؤقتة. وعلى الصعيد الوطني، يجب أن ينص الإطار القانوني على إجراءات لتعليم الأراضي العامة، وكذا على إجراءات منهجية لتحديد جميع حقوق الحيازة المشروعة الفردية والجماعية والتحقق منها وتسجيلها بمشاركة هادفة ومطلعة من أصحاب حقوق الحيازة المشروعة.

23- **المسار 8: الاعتراف بحقوق الحيازة وتوثيقها لإدارة المشاعات بشكل مستدام** - تشير المشاعات إلى الأراضي التي تديرها وتنظمها المجتمعات المحلية أو الشعوب الأصلية أو الرعاة بشكل

جماعي وفقاً لقواعد عرفية، وقد تتداخل مع الأراضي العامة في بعض الحالات. والمشاعات ضرورية بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية لتحقيق الأمن الغذائي أو الحفاظ عليه، وهي بمثابة شبكة أمان في أوقات الأزمات. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ملياري شخص يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على المشاعات. وبالإضافة إلى الأهمية المباشرة للمشاعات بالنسبة لصحة الناس وسبل عيشهم، فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة وتراث وهوية العديد من المجتمعات المحلية. ويمكن للاعتراف بالمشاعات والمؤسسات التي تحكمها أن يحسن إدارة المشاعات ويدعم تنفيذ مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي.

24- **المسار 9: تخصيص وتعزيز الحقوق والواجبات المرتبطة بالأراضي الخاصة** - أصحاب الأراضي الخاصة هم مجموعة متنوعة من حيث حجم حيازة الأراضي، ونوع حقوق الحيازة المعنية (حقوق المالك أو المستأجر)، ونوع الفاعل (الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون). وتختلف قدرة أصحاب الأراضي الخاصة على ممارسة الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي، ولذلك من شأن تكييف النهج مع هذه القدرات المختلفة أن يزيد من كفاءة مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. ويجب أن تراعي هذه المبادرات أيضاً أصحاب المصلحة الذين قد يؤثر على إدارة الأراضي لكن لا يتمتعون بحقوق حيازة مباشرة، مثل الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة (مثل الأعمال التجارية الزراعية وتجار التجزئة والشركات العاملة في إطار مخططات زراعية تعاقدية). ويمكن أن تؤثر قرارات استخدام الأراضي التي يتخذها أصحاب الأراضي المجاورة أو غيرهم من أصحاب الأراضي في المجتمع المحلي أيضاً على استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي الخاصة (مثل المصاطب والممرات الحجرية والقنوات والخنادق). ونظراً لتنوع الأوضاع والتنوع فيما بين أصحاب الأراضي الخاصة، يجب أن تخطط مبادرات التحييد المتعلقة بالأراضي الخاصة لاتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي.

25- وخلص القول، يقدم الدليل التقني مجموعة من الفرص والأنشطة الممكنة لإدماج الخطوط التوجيهية في تنفيذ الاتفاقية ومبادرات التحييد، مع ما يترتب على ذلك من آثار أوسع نطاقاً على نمو البلدان وازدهارها. ومن المعروف أن ضمان الحيازة يشجع على إدارة الأراضي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والواسعة النطاق في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، ومبادرات التحييد، وإصلاح الأراضي. وتحسين ضمان الحيازة من خلال المشاركة الهادفة والمستتيرة، وبخاصة مشاركة الفئات الضعيفة، يخلق فرصاً للصحة والازدهار الاقتصادي والاجتماعيين والبيئيين على مستوى المجتمع. ويتيح اتباع مزيج من المسارات المبينة في الدليل التقني فرصاً لتحسين الحوكمة المسؤولة للأراضي والمساواة بين الجنسين من خلال القوانين والسياسات وبناء القدرات والتوعية وفعالية إدارة الأراضي.

ثالثاً - خيارات تعزيز التوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للأراضي

26- للتوعية بالفوائد المتعددة للحوكمة المسؤولة للأراضي وبأهميتها في التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف يطلب المقرر 26/م أ-14 إلى الأمانة "أن تستكشف خيارات تُعرض في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف بشأن الكيفية التي يمكنها بها، ضمن نطاقها وولايتها، تعزيز التوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للأراضي من أجل مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف في صفوف جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولاسيما الفئات الضعيفة من السكان، بما فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية"⁽⁶⁾. كما

(6) الوثيقة ICCD/COP(14)/23/Add.1، تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الرابعة عشرة المعقودة في نيودلهي، الهند، في الفترة من 2 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة.

شدّدت الأطراف في الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية المناسبة لتحقيق أمور منها التوعية بالحوكمة المسؤولة للأراضي⁽⁷⁾.

27- وضمان الحياة، إلى جانب تخفيض الأراضي المتدهورة، قد يساهم بشكل كبير في النهوض بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين والعمل المناخي الفعال والتنمية الاقتصادية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة. غير أن البلدان والمجتمعات المحلية تواجه، حسب السياق، مجموعة متنوعة من التحديات التقنية والاجتماعية والثقافية لتحسين حوكمة الأراضي وضمان الحياة، مثل محدودية الموارد أو الأولويات الإنمائية المتنافسة. وقد تتفاقم هذه التحديات بسبب عدم وعي السلطات المحلية والمجتمعات التي تخدمها بحقوق الأراضي القائمة.

28- وبهدف تحسين تدفق المعلومات، أجرت الأمانة مناقشات مع الخبراء والمؤسسات بشأن الدعوة والتوعية بشأن مسائل حياة الأراضي. وشكّل فريق عامل يضم أعضاء من الأمانة، ومؤسسة Landesa، ومؤسسة Land Portal Foundation، والاتلاف الدولي للأراضي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وفريق اختيار منظمات المجتمع الدولي المعنية بمكافحة التصحر بغرض توفير خيارات للتوعية بمسألة حياة الأراضي. وفي الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، ستقدم هذه الخيارات كمسارات عمل متوازنة وتكميلية تصمم لفائدة جهات فاعلة مختلفة على مستويات مختلفة وتنفذ منها. وتستند مسارات العمل هذه إلى ثلاثة أهداف، هي: '1' التوعية بالحوكمة المسؤولة للأراضي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بين جميع أصحاب المصلحة، ولاسيما الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ و'2' العمل مع المؤسسات الشريكة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لبناء أوجه التآزر وتحديد الإجراءات المحتملة للتأثير المشترك، و'3' توجيه الجهود المستقبلية للأمانة للتوعية بمسألة حياة الأراضي.

29- وبصورة أكثر تحديداً، تسترشد عملية وضع مسارات العمل بالعناصر التالية، على النحو الذي حدده الفريق العامل:

(أ) تحديد المخاطر والتحديات والفرص المحتملة التي قد تعترض الأطراف والمجتمع المدني واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جهودها الرامية إلى التوعية بضمان الحياة واقتراح إجراءات للتغلب عليها؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة (وللحوجز التي تعترض هذه الفئات) في سياق المشاركة المنصفة في حوكمة الأراضي، مع التسليم بأن أوجه عدم المساواة بين الفئات السكانية الضعيفة تحد بشكل كبير من فعالية مبادرات التحديد؛

(ج) وضع توجيهات حول كيفية تحديد حوافز ومسؤوليات وحقوق مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وضمان المشاركة الشاملة في أنشطة التوعية؛

(د) استكمال ودمج المبادرات القائمة فيما يتصل باتفاقية مكافحة التصحر (مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل) التي تتضمن رسائل قوية، ومشاركة واسعة النطاق، ونهج توعية لتعزيز الروابط الرامية إلى وضع برامج لضمان الحياة؛

(7) الوثيقة ICCD/CRIC(19)/6 تقرير الدورة التاسعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المعقودة في الفترة من 15 إلى 19 آذار/مارس 2021.

- (هـ) تقديم دراسات الحالات الفردية وأفضل الممارسات التي تراعي الحساسيات الثقافية عند وضع الخيارات، وتطبيق على طائفة واسعة من الجماهير، مع التسليم بأن مفهوم ضمان الحياة يختلف من بلد إلى آخر، وحتى بين المجتمعات المحلية داخل البلدان؛
- (و) التمييز بين التوعية وبناء القدرات بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة، وتوضيح الروابط واقتراح خطوات بشأن كيفية الانتقال من التوعية إلى بناء القدرات.
- 30- وستشمل مسارات عمل التوعية أيضاً مجموعة من الرسائل الرئيسية التي يمكن لأصحاب المصلحة استخدامها لتشجيع إدماج حياة الأراضي بطريقة أضمن في مبادرات التحديد. وستستند هذه الرسائل الرئيسية إلى المواضيع التالية:
- (أ) ربط حياة الأراضي وحوكمتها بالأنشطة المتصلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق التحديد، بما في ذلك أمثلة على مشاريع وبرامج خاصة بالسياق وموجودة بالفعل؛
- (ب) تسليط الضوء على أوجه التآزر مع اتفاقيات ريو الأخرى والعمليات ذات الصلة والأهداف البيئية المشتركة طالما أنها متصلة بحياة الأراضي والتحديد؛
- (ج) إعطاء الأولوية للربط مع جداول الأعمال العالمية الرئيسية الأخرى التي تشمل أحكاماً محددة بشأن حياة الأراضي والتحديد، بما في ذلك اتفاقات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛
- (د) التشديد على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة لتحديد إدارة الأراضي، وتسليط الضوء على فوائد ضمان الحياة بالنسبة للمجتمعات والحكومات، مثل الكرامة والاستقرار والازدهار والاستدامة؛
- (هـ) توضيح كيف أن الاستثمارات الرامية إلى تحسين ضمان الحياة تعتبر استراتيجية أساسية وتحولية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مع تحقيق نتائج أخرى في مجال التنمية وحقوق الإنسان.

رابعاً - خيارات إدماج مؤشرات حوكمة الأراضي في عملية الإبلاغ الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر

- 31- في المقرر 26/م أ-14، طلبت الأطراف أيضاً إلى الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، باستكشاف الخيارات المتاحة لإدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة القائمة المتفق عليها عالمياً وذات الصلة بحوكمة الأراضي في عملية إعداد التقارير الخاصة بالاتفاقية. ورداً على ذلك، أمرت الأمانة بإجراء دراسة لتقييم مدى توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحوكمة الأراضي لإدماجها في نظام الإبلاغ الوطني الخاص باتفاقية مكافحة التصحر، وعلى وجه التحديد:
- (أ) 1-4-2- نسبة مجموع السكان البالغين الذين يملكون حقوقاً مضمونة لحياة الأرض، و(أ) يملكون مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب نوع الجنس ونوع الحياة؛
- (ب) 5-1-1- (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو يملكون حقوق ملكية وحقوقاً مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين ملاك الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، بحسب نوع الحياة؛
- (ج) 5-1-2- نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو التحكم فيها.

32- وخُصت الدراسة إلى أن توافر البيانات الحالية بالنسبة للمؤشرات المذكورة أعلاه لا يزال محدوداً جداً وإلى أنه من غير الممكن حالياً إدماجها في عملية إعداد التقارير الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر والنظام الرابع لاستعراض الأداء وتنفيذه. ومع ذلك، فإن دليل الإبلاغ الخاص باتفاقية مكافحة التصحر لفترة الإبلاغ لعام 2022 يحث الأطراف على الإبلاغ عن تجاربها في وضع تدابير سياساتية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي قد تشمل تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار المستند إلى الأرض، وتحسين حقوق المرأة في الأرض، والوصول إلى الموارد ذات الصلة، وما إلى ذلك. وللحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية عن التقارير المتعلقة بعناصر نوع الجنس في الحياة، انظر الوثائق ICCD/COP(15)/17 (تقرير عن نوع الجنس) و8/ICCD/COP(15)/CST/7-ICCD/CRIC(20) (المبادئ التوجيهية للإبلاغ).

خامساً - استنتاجات وتوصيات

33- حتى الآن، تعتبر اتفاقية مكافحة التصحر الاتفاق المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعالج صراحة مسألة حياة الأراضي. وأثار الاعتماد الفريد للمقرر 26/م-أ 14 بشأن حياة الأراضي اهتمام مختلف أصحاب المصلحة الذين يودون المشاركة في عملية اتفاقية مكافحة التصحر لتعزيز الحوكمة المسؤولة للحياة في سياق التحييد. وركزت المناقشات اللاحقة في محافل دولية وإقليمية متعددة تركيزاً صريحاً على سبل ووسائل تحسين ضمان الحياة في سياق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع الإقرار بإمكانية تحقيق فوائد متعددة، مثل المساواة بين الجنسين، وإصلاح الأراضي، والقدرة على مواجهة تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي.

34- ووجه المقرر 26/م-أ 14 المتعلق بحياة الأراضي عمل الأمانة بشأن حياة الأراضي في إطار الاتفاقية. وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بوضع الدليل التقني، والتوعية، وإمكانية استخدام المؤشرات ذات الصلة في عملية إعداد التقارير الخاصة بالاتفاقية. وتود الأمانة أن تعرب عن تقديرها للبلدان المانحة والأطراف والجهات الشريكة الرئيسية لدعمها المالي والتقني من أجل تنفيذ الأنشطة المبينة في هذه الوثيقة. وعلى وجه الخصوص، كانت المساهمات الجوهرية لأصحاب المصلحة في اتفاقية مكافحة التصحر قيمة للغاية في وضع الصيغة النهائية للدليل التقني وضمان صلته بمختلف السياقات الوطنية والمحلية.

35- وهذا الجهد الذي بُذل فيما بين الدورات وأنتج الدليل التقني يوفر أساساً قوياً لعمل الأمانة والآلية العالمية مستقبلاً من أجل إدماج حياة الأراضي في تنفيذ الاتفاقية، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الغايات الوطنية الطوعية للتحييد. ويشمل ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية وتعبئة الموارد لتحقيق أمور منها التوعية، والتدريب، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات، وإجراء الاستعراضات والتقييمات، وتوفير الضمانات الاجتماعية والبيئية، وإنشاء أو تعزيز منتديات أصحاب المصلحة المتعددين، وجمع البيانات ذات الصلة، وإعداد دراسات الحالات الفردية والممارسات الجيدة. وتعميم الأنشطة لتحسين ضمان الحياة في قرارات الاستثمار المتصلة بالأراضي إجراء واعد جداً بتحسين الظروف المعيشية، ولاسيما بالنسبة للفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

36- وبناءً عليه، قد يود مؤتمر الأطراف النظر، في دورته الخامسة عشرة، في مشروع المقرر المقترح، على النحو المدرج في الوثيقة ICCD/COP(15)/21.